

قضايا بحثية

عمل الطالبة: أمل حسين الحربي

الرقم الجامعي:

233000836

أثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠ دراسة تحليلية
قياسية

الدكتور محمد عبد العليم صابر

مدرس الاقتصاد المعهد العالي الحاسب الآلي ونظم المعلومات

ودكتور منى علي خليل

مدرس إدارة الأعمال المعهد العالي الحاسب الآلي ونظم المعلومات

عنوان البحث

عنوان البحث:

بوضوح العنوان نجد أنه واضح ويعبر وضوح عن الموضوع حيث تحدد العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي وكذلك تناول موضوع مهم إثارة اهتمام الباحثين في مجال إدارة الأعمال المالية والاقتصاد

أهمية الموضوع:

نجد أنه تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المالي

المتغيرات الأساسية:

المتغيرات المستقلة:

السياسة النقدية: حيث يعتبر مهم لمعرفة دور أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي استخدام سعر الفائدة لتحفيز النمو لذلك نجد أن السياسة النقدية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والعكس صحيح

سعر الفائدة: الأسمي ويقاس من خلال سعر الفائدة على الودائع كمؤشر مستوى أسعار الفائدة ويتوقع أن يؤثر سلبا على الاستقرار المالي في مصر

العرض النقدي: وهو يعبر عن حجم الوسط المالية والذي يمثل مجموعة الكتلة النقدية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكلما زادت هذه النسبة زاد حجم الوساطة المالية والذي يتوقع أن يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي في مصر

عنوان البحث

سعر الصرف الأجنبي: يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد في سوق الصرف المسموح به قانونيا ويتوقع أن يؤثر سلبيا على الاستقرار المالي في مصر

النمو الاقتصادي: وهو متغير صوري ويعبر عنه في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع أن يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي في مصر

الانفتاح التجاري: يشير إلى التجارة الخارجية الصادرات والواردات كان نسبة من الناتج المحلي الإجمالي كم مؤشر الانفتاح التجاري وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة درجة التخصص والاستفادة من مؤثرات الحجم وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد وارتفاع إنتاجيتها ولدها يتوقع أن يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي في مصر

الانفتاح المالي: يشير إلى صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان نسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لي المفتاح المالي وزيادة هذه النسبة يعني زياد تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل ونقل المعارف الفنية والتكنولوجيا المتطورة كلها عوامل تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي والذي يتوقع أن يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي في مصر

نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي: ويقاس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض و تسهيلات للقطاع الخاص حيث انه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة لي الناتج المحلي الإجمالي فإن هذا يدل على تطور النظام المصرفي وقدرته على تعبئة المدخرات و تسهيل عمليات التبادل بصورة أكثر فعاليةولذا يتوقع ان يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي في مصر

عنوان البحث

الاستقرار المالي :حيث يعكس لنا مدى تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية سعر الصرف لتحقيق الاستقرار المالي ويعزز التنافسية الدولية وضوح مجال التطبيق وجد أنه حدد المجال التطبيقي حيث ركز على دولة مصر وهذا التركيز وفر الإطار المحدد للدراسة مما سهل تحليل النتائج وتطبيقها في السياقات متشابهة

الإطار الزمني نجد أنه في هذه الدراسة حدد الإطار الزمني من فترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠

ف نجد انه العنوان يعكس دراسة مهمة ومفيدة حيث يجمع موضوعات ذات تفاعل إيجابي ومؤثر على الاستقرار المالي في مصر حيث تتسم هذه النتائج في وجود تأثير إيجابي في العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي ومدى تأثيرها في أسعار الصرف والبنوك وهذا الامر في غاية الأهمية لدوره في الحد من التقلبات غير المبرر ويمنع عمليات المضاربة على العملة
ملخص البحث:

كان ملخص شامل وواضح ابتدي الباحثين:

بهدف البحث إلى دراسة أثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي في مصر

و توضيح النماذج المستخدمة الاختبار آليات العلاقة ثم ذكرو ما توصلوا له نتائج الدراسة حيث أن هناك علاقة عكسية و معنوية بين متغيرات السياسة النقدية من سعر الفائدة والعرض النقدي وسعر الصرف الأجنبي و مؤشر الاستقرار وعلاقة طرديا بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري و الانفتاح المالي ونسبة القروض الموجه إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وبين مؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٢٠ وختمه في النهاية بالكلمات الدالة وبذلك اعطانا فكرة مجملية وواضحة ودقيقة عن البحث

مقدمة البحث :

تناولت المقدمة الموضوع بمنظور عام ما طرح بعض المفاهيم التي تمثل نوعية الدراسة بطريقة واضحة و مفصلة بشكل مدروس حيث تم توضيح الاقتصاد العالمي وما مر به من تطورات على مدار سنوات عديدة فمن اقتصاد موجه لا تعتبر فيه أسعار السوق موجهها ومرشدا القرارات الاقتصادية إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوة السوق و المؤشرات السعريه الناتج عنها وكذلك تم توضيح السياسة النقدية حيث أنها تعد إحدى السياسات الاقتصادية التي عادة ما تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار العملة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الأجنبية و وكذلك ذكرى الباحثين أهمية القطاع المصرفي حيث يشكل عصب النظام المالي لذلك يجب الحفاظ على استقرار وسلامته المالية و ثقة المودعين به خصوصا في ظل الأزمات المالية ولذلك ضهره مصطلح الاستقرار المالي نتيجة التوالي الأزمات المالية التي عصفت إقتصاديات الدول العالمية النامية والمتقدمة على حد سواء حيث يعتبر الاستقرار المالي ركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي وهنا نجد أن المقدمة تناولت أهمية هذه الدراسة ومدى ضرورتها وكيف أنها تعد أحد أهم وأخطر المشكلات التي تتعرض لها الأسواق المالية والتحديات التي واجهت هذا البحث والتي تحول دون توفير وانتشار أدوات السياسة النقدية من أجل تعزيز الاستقرار المالي في المؤسسات المالية والمصرفية وبذلك تكون لدينا فكرة جيدة وواضحة بالتفصيل ودقة عن البحث

مشكلة الدراسة

نجد أنه في هذا البحث كان لمشكلة الدراسة إطار خاص بها مما جعله من السهل الوصول إلى التفاصيل الدقيقة والمفصلة التي عزز في تقديم الدراسة بشكل كبير وشمولي حيث بدأ بأهمية الدراسة ومدى ضرورة تحقيق الاستقرار المالي وختمها مشكلة الدراسة صياغة تساؤل الدراسة ما هو شكل العلاقة وحجم التأثير بين متغيرات السياسة النقدية والاستقرار المالي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠

وكان بالإمكان صياغة أكثر من سؤال للوصول إلى نتائج أكثر دقة وشموليه ليست فقط في دولة مصر ولكن في جميع الدول العربية

وكذلك لم يتم ذكر في مشكلة الدراسة انه تم الاعتماد على الثغرات في الدراسات السابقة وتوضيح ما هي الجوانب التي تم تناولها في الدراسات السابقة

فرضيات الدراسة :

نجد أن الباحثين وضعوا لنا إطار مخصص لي فروض الدراسة وما تسعى له الدراسة الاختبار التالي:

- تسهم السياسة النقدية في تعزيز مؤشر الاستقرار المالي في مصر في الأجل القصير
- تسهم السياسة النقدية في تعزيز مؤشر الاستقرار المالي في مصر في الأجل الطويل
وبذلك تم تحديد فرضين رئيسيين ونجد انهما ارتباطا ارتباطا وثيقا بعنوان الدراسة وهو أثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي

نجد انه فروض الدراسة تدعم أهداف الدراسة

كان لابد من فروض فرعية تناولت المتغيرات المستقلة وعلاقتها في التأثير على الاستقرار المالي
أهمية الدراسة:

كان هناك توضيح أهمية الدراسة والتركيز على الاستقرار المالي ووضع الاستقرار المالي الهدف الرئيسي لسياسة النقدية ومن هنا تأتي الدراسة يتبين أهمية السياسة النقدية المثلى ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠
كان لابد من ذكر التفاعل مع الدراسات السابقة وكيف تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وكيف تتفق مع الدراسات السابقة وكذلك كان لابد من إعطاء مقترحات وحلول وتحديد الحلول قابلة للتطبيق وأيضا تطوير استراتيجيات فعالة وغيرها من النقاط التي يحتاج لها ذكر في أهمية الدراسة

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- متابعة وتحليل تطور مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفية في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠
 - بناء مؤشر تجميع يعكس الاستقرار المالي في مصر -
 - تقدير متغيرات السياسة النقدية المثلى في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠
 - قياس العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية و متغيرات الاستقرار المالي من خلال توظيف اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠
- وبذلك تم ذكر النقاط الرئيسية لاهداف الدراسة و اشرح بطريقة مفصلة و تحديدها بنقاط مهمة بشكل واضح ودقيق ومحددة زمنيا

مفاهيم الدراسة:

تعد السياسه النقدية إحدى السياسات الاقتصادية التي عادة ما تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات مرتفعة من تحقيق النمو الاقتصادي و الحفاظ على استقرار العملة وتحقيق اكبر قدر ممكن من الاحتياطات الأجنبية

كانت بدايتها تتمحور حول العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى ملائم لسعر صرف الجنيه المصري واستقرار المستوى العام للأسعار ولكن بحلول عام ٢٠٠٤ حدث التغير في السياسة النقدية في مصر بشكل ملحوظ من خلال إعادة تشكيل الاستراتيجية الخاصة في الهدف النهائي والتشغيل و تركز الاهداف النهائية لسياسة النقدية خلال هذه الفترة على تحقيق الحفاظ على المستوى العام للأسعار باعتباره الهدف الرئيسي لسياسة النقدية و وبعد ذلك اتسمت السياسة النقدية لمصر بضغط سيولة إضافية للبنوك لمعالجة نقص السيولة في العملة المحلية و خفض نسبة الاحتياطي القانوني توفير مزيد من السيولة و الإبقاء على سعر الفائدة في مستوى ما بين ١١ % ١٣ % والإعلان عن مبادرة التزام الجهاز المصرفي بقيمة ٢٠٠ مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مدى اربع سنوات وغيرها من التطورات السياسية النقدية التي ذكرت في الدراسة أدوات السياسة النقدية على سبيل المثال:

نسبة الاحتياط وسعر الخصم والإجمالي المحلي الممنوح القطاع الخاص

المتغير التابع:

الاستقرار المالي: هو ركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ويساهم القطاع المصرفي بشكل أساسي في هذا النمو وهو حائط صد يمتاز بدور مقاوم للصدمات الاقتصادية في النظام المالي لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة

صندوق النقد الدولي: يحتوي على مجموعة من المؤشرات لتقييم مدى صلابة استقرار النظام المالي ويساعد على تقييم مدى قبلية القطاع المصرفي بالتأثر بالأزمات

القطاع المصرفي: هو عصب النظام المالي لذلك يجب الحفاظ على استقرار وسلامتها المالية

العلاقة بين المتغيرات هل هناك توضيح ما هي العلاقة بين المتغيرات وكيف تؤثر على بعضها البعض بطريقة عكسية أو طردية اوضح الآليات وأدوات القياس والمؤشرات القياس التي ربطت بينها ودعمت بدراسات سابقة

الدراسات السابقة:

نجد أنه يعتمد الباحثين على الدراسات السابقة و القديمة والحديثة بالتساوي على حد سواء فنجد هناك دراسة هدفه إلى التعرف على مدى التفاعل بين السياسة النقدية والاستقرار المالي في دول الخليج وكذلك دراسة هدفه إلى التعرف على التداعيات التي تواجه السياسة النقدية بينما هناك دراسة هدفه إلى التعرف على مدى استجابات السياسة النقدية لعدم الاستقرار المالي في الصين و ودراسة أخرى هدفه إلى تأثير متغيرات السياسة النقدية مثل العرض النقدي الائتمان المحلي التضخم معدل الصرف على تسويه ميزان المدفوعات بينما بحثت دراسة في العلاقة بين إستقرار المال والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ٤٠ دولة متطورة و نامية

وبذلك نجد أن هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت موضوع السياسة النقدية وتأثيرها على الاستقرار المالي في جوانب متعددة و مجالات تطبيقية مختلفة و فترات زمنية مختلفة

وبناء على هذه الدراسات السابقة فقد أكد عدد كبير من الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي أن يمكن أن يكون السياسة النقدية تأثيرات كبيرة من حيث تبني أدوات سياسية نقدية مثلا تعمل على إمكانية تحقيق الاستقرار المالي ولا يزال هناك جدل كبير حول كيفية تأثير أحدهما على الآخر وإذا ما كانت هناك مقايضات او تآزر بينهما فمن الواضح أن هذه القضية تستحق مزيدا من الاهتمام لأنها يمكن أن تساعد في وضع الترتيبات والاستجابات سياسية لتعزيز الاستقرار المالي وبالتالي فإن هناك دافع للتركيز على تصميم السياسة النقدية تعامل محتمل يسهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال الادبيات المتزايدة بشكل مشجع حول دور المؤسسات وتصميم السياسات

ولم يتم تقديم مقترحات وتوصيات في دراسات مستقبلية في هذا الاطار

نموذج الدراسة:

نجد أن الدراسة تناولت الإطار النظري من حيث تطورات السياسات النقدية و تطورات الاستقرار المالي و أدوات السياسة النقدية في مصر وكذلك مؤشرات القياس المستخدمة لقياس الاستقرار المالي في مصر وكذلك الدراسة القياسية المتعلقة بقياس أثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي في مصر وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق هدفها

فنجد أن النموذج اوضح العلاقات بين المتغيرات و ارتباطها بعضها ببعض و تأثيرها العكسي والطردي فنجد هناك شموليه لجميع المتغيرات التي كانا نموذجاً بسيطاً بما يكفي لي فهمه وشاملة لجميع المتغيرات المهمة و وكذلك يحتوى على أساليب تحليلية عديدة و أدوات قياس متعددة و نماذج كثيرة لقياس مؤشر الاستقرار المالي

منهجية الدراسة:

نجد منهجية الدراسة في هذا البحث مختصر جداً لم يتناول المكونات الرئيسية والبيانات المطلوبة و مصادر الحصول عليها التي يعتمد العينة ولا قياس المتغيرات ARDL عليها في البحث ما هي البيانات الأولية والثانوية التي تعتمد عليها الدراسة ولم يتناول مجتمع البيئة و التي تتبعها الدراسة ذكرو فقط النموذج القياسي الاختبار وتفسير العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية و مؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٢٠

فنجد هنا لم ي لم يكن هناك شموليه واضح و مفصلة في منهجية البحث

التحليل الوصفي:

نجد أن النتائج المستخلصة من التحليل الوصفي غالبا ما تكون محدودة بالعينه المستخدمة مما يجعلها غير قابلة للتعميم ولكن نجد أن الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي للتحليل تفسير العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها وتم استخدام نماذج قياس مؤشر الاستقرار المالي ومتغيرات السياسة النقدية

مناقشة النتائج والتوصيات:

أظهرت العديد من الدراسات وتقييم تأثير النقدية على الاستقرار المالي إلى أن القليل من الدراسات قد جاء تغير حاسم للعلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي وحول كيفية تأثير أحدهما على الآخر كما أنها تختلف من حيث الحجم والأهمية وقد تكون مصدر قلق للدول ومن الواضح أن هذه القضية تستحق مزيدا من الاهتمام لوضع السياسات لتعزيز الاستقرار المالي وكذلك وجود علاقة بين أدوات السياسة المالية و مؤشر الاستقرار المالي في مصر وتقدير معلمات تلك العلاقة في الأجل القصير والطويل وأظهرت النتائج وجود علاقة طرديا غير معنوية بين النمو الاقتصادي لنفس العام وبين الاستقرار المالي وأن هناك علاقة عكسية معنوية بين النمو الاقتصادي في العام السابق وبين الاستقرار المالي و أن هناك علاقة طرديا أو معنوية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص كان نسبة من القطاع المحلي الإجمالي وبين الاستقرار المالي حيث تعبر هذه النسبة عن تطور النظام المصرفي فكلما زاد هذا التطور الداء إلى زيادة الاستقرار المالي

وبذلك حق الدراسة أهدافه في استكشاف العلاقة بين السياسات النقدية والاستقرار المالي وكيف تأثيرهم في دولة مصر واستخدمت منهجية و عدة برامج و أساليب قياس متعددة و ارفقت هذه القياسات كما قدمت الدراسة مساهمات نظرية تساهم في المعرفة الحالية وتفسير الآلية التي تحدث من تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المالي في مصر وتم توضيح النتائج وتطبيقها وكذلك اتفقت نتائج الدراسات السابقة مع الدراسة

التوصيات والمقترحات:

في اطار مخصص ومحدد قدمت الدراسة توصيات مهمه التي يمكن أن تضيف المعرفة الحالية وهي كا الاتي الحذر في استخدام أداة معدل الفائدة حتى في أوقات الاستقرار المالي والعملاء الاستقرار النسبي لها والابتعاد عن انتهاج سياسة المعروض النقدي المستهدف والتركيز على سياسة سعر الصرف المستهدف والمراقبة جيدا قيمة العملة الوطنية و تغيرات تطراً عليها و ضرورة مشاركة البنك المركزي المصري في صياغة وأعداد وتمويل وتنفيذ الخطة الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاثة الرئيسية سوق النقد سوق السلع والخدمات و سوق العمل وتوفير قاعدة بيانات للاقتصاد المصرية شهريا للمؤشرات التي تعكس الاستقرار المالي و ضرورة التنسيق بين البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن تنفيذ اهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية والمالية و سياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة

عند القيام بدراسات مستقبلية هناك مقترحات ذكرت في الدراسة:

قد تقترح الدراسات المستقبلية مؤشرات بديلة لقياس السياسة النقدية من ادوات مختلفة كما قد تكون هناك مؤشرات أخرى للاستقرار المالية غير التي احتوت الدراسة الحالية مثل مؤشر القيمة المعرضة للخطر تقنية اختبار تحمل وتحليل الحساسية والتعرف على مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي المصري وربما يشكل ذلك دلالات ذات فائدة للباحثين

يمكن أن يشتمل إطار المعاينة على القطاع المالي من بلدان مختلفة لغرض التعرف على مدى تحقيق الاستقرار المالي و إضفاء الطابع او منظور دولي على موضوع البحث

لذلك نجد أن هذه المقترحات البحثية قد تمثل نقاط هامة استرشادية للباحثين في المستقبل